

إعلان دمشق

حول دور الطاقات المتجددة و كفاءة الطاقة في مجال التعاون المستقبلي
بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي

نتائج وتوصيات المؤتمر الرابع لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
(MENAREC 4)

نحن الوزراء ورؤساء الوفود وممثلي ثمان وثلاثون دولة بينهم تسع عشرة منظمة وطنية ودولية وإقليمية وخمسة عشر وزيرا منهم سبعة وزراء من أوروبا ودول المنطقة شاركنا في مؤتمر (MENAREC 4) الذي عقد في دمشق وتدمر ٢١-٢٤ حزيران ٢٠٠٧ تحت شعار:

تطوير الطاقات المتجددة ونقل وتوطين تقانتها وتعزيز التعاون بين دول الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي

انطلاقا من نتائج مؤتمر أبو ظبي حول البيئة والطاقة ٢٠٠٣ ومؤتمرات الطاقة المتجددة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي عقدت في صنعاء ٢٠٠٤ وفي عمان ٢٠٠٥ وفي القاهرة ٢٠٠٦ بالإضافة إلى مؤتمر القمة حول التنمية المستدامة والذي عقد في مدينة جوهانسبورغ ٢٠٠٢ ومؤتمر بدائل الطاقة الدولي الذي عقد في بون ٢٠٠٤ والمؤتمر الدولي للطاقات المتجددة الذي عقد في بكين ٢٠٠٥ ومؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في أبو ظبي ٢٠٠٥ ، وبالاستناد إلى إعلان برلين الصادر عام ٢٠٠٧ حول بدائل الطاقة وترشيدها ونتائج الحلقة الخامسة عشر للمنظمات المسؤولة عن التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٧.

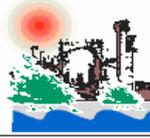
إن التزايد الحاد في الطلب على الطاقة وارتفاع أسعار الطاقة يستلزم الاهتمام بتطوير الطاقات المتجددة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

أخذين بعين الاعتبار التطورات الأخيرة الحاصلة في عدد من تقانات الطاقات المتجددة، ووفرة مصادر الطاقات المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإمكانية نشر تطبيقاتها بشكل واسع.

وباعتبار الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية ؛

وعلى اعتبار أن تطور الطاقات المتجددة وإجراءات تحسين كفاءة الطاقة يمكن أن تساهم بشكل كبير في حماية المناخ واستدامة مصادر الطاقة وخلق فرص عمل وتطور اقتصادي مستدام ؛

فإن ذلك يحتم نقل التقانات ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزيادة فرص التعاون بين هذه الدول و دول الاتحاد الأوروبي بما يحقق مصلحة الطرفين مع الاستفادة من الوسائل المتاحة مثل السياسة الأوروبية للجوار.



مع الأخذ بالاعتبار أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤكد على التزامها باتخاذ الإجراءات الضرورية وتطوير خطط كفاءة لتعزيز الطاقات المتجددة في وزارات الطاقة في بلدانها على النحو المناسب لمصادر واحتياجات كل بلد ومن خلال إحداث أسواق إقليمية.

يشكر المشاركون في هذا المؤتمر الحكومة الألمانية لمبادرتها الطيبة في إنشاء مركز إقليمي للطاقة المتجددة في مصر ويدعون دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحث المعاهد الوطنية والمنظمات الإقليمية على التعاون مع هذا المركز.

من خلال مناقشة دور الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في سياق حاجات التطوير المستدام لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعاون المستقبلي بين هذه البلدان ودول الاتحاد الأوروبي فإننا نوصي بما يلي :

١- يؤكد المؤتمر على الحاجة لتنويع مصادر الطاقة كما يؤكد المؤتمر على الإمكانية العظيمة التي يمكن أن تحققها الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في مجال تحقيق التطور المستدام.

٢- يدعو المؤتمر جميع الدول المشاركة لوضع أهداف وطنية فيما يتعلق بتطوير الطاقات المتجددة وإجراءات تحسين كفاءة الطاقة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، يجب تبني أدوات سياسية وحوافز اقتصادية مناسبة.

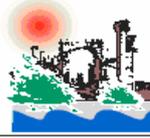
٣- يدعم المؤتمر استخدام جميع أشكال الطاقات المتجددة وخاصة نظم الطاقات المتجددة ذات المستويات الكبيرة مثل المحطات الحرارية الشمسية والريحية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتلبية حاجاتها الطاقية بالإضافة إلى التصدير للدول الأوروبية. من خلال هذه الرؤيا فإن هناك حاجة لزيادة حجم الاستثمارات لتوفير البنية التحتية الضرورية للربط بين أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤- يوافق المؤتمر على ضرورة اتخاذ إجراءات عالمية موحدة لتعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. وفي هذا السياق فإن الإجراءات التالية لها أهمية خاصة : التعاون الإقليمي والعالمي للاستفادة المثلى من خطط الدعم الوطنية ، تبادل أفضل التطبيقات ، تبادل الخبرات التطبيقية ، تبادل التطورات التقنية من خلال الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ، الحكومية وغير الحكومية ، المعاهد الحكومية المحلية والشراكات مثل : REN21 REEEP, MEDREP, JREC, GEEREF, REEGLE , WREN . MEDENEC, MEDENER

٥- يؤكد المؤتمر على ضرورة الاستعانة بالدول المتطورة بالإضافة إلى منظمات التمويل الإقليمية والدولية مثل : البنك الدولي ، بنك الاستثمار الأوروبي والأموال العربية من أجل رفع سوية الدعم الفني والمالي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل برامج الطاقات المتجددة بما فيها نقل التقنية وتوطينها وبناء الإمكانيات لدعم الصناعة المحلية لعناصر نظم الطاقات المتجددة.

٦- يؤكد المؤتمر على الحاجة لمصادر مالية كبيرة من كلا القطاعين الخاص والعام ، ليتم استثمارها في الطاقات المتجددة. وهذا يجب أن يتضمن استخدام آلية تمويل مبتكرة وأدوات تعتمد على السوق مثل آلية التنمية النظيفة ، و بنك البيئة العالمي ، تستطيع تغطية الكلفة التراكمية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة. إن المشاركين في المؤتمر ملتزمون بتوفير الظروف المناسبة للاستثمار في كفاءة الطاقة و الطاقات المتجددة بما يجذب رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار.

٧- إن المؤتمر يناشد مصنعي الطاقات المتجددة وخاصة مصنعي تقانات الرياح والشمس لتوسيع القاعدة الصناعية من أجل مواجهة الطلب على الطاقة وتخفيض الأسعار.



- ٨- إن المؤتمر يدعو دول المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية ، القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (NGOs) لوضع جهود أكبر في مجال تطوير وتنفيذ برامج توعية وتثقيف عامة فيما يتعلق بالطاقات المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة وتطبيقاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ٩- مع احترام حاجات بعض الفئات الاجتماعية وخاصة الطبقة الفقيرة، فإنه من المناسب لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تعمل على أنظمة تسعير الطاقة والتي تحقق العدالة الاجتماعية وتحت على التطور الاقتصادي وحماية المناخ.
- ١٠- يثني المشاركون في المؤتمر على حكومة الجمهورية العربية السورية لتنظيمها لهذا المؤتمر و على الخطط الحكومية المكثفة لتطوير الطاقات المتجددة بدعم من دول الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك فإن الشكر موجه بشكل خاص إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية ووزير الكهرباء السوري ممثلاً بالمركز الوطني لبحوث الطاقة ، والمنظمين المشاركين في هذا المؤتمر بما فيهم وزارة البيئة الألمانية ، حماية الطبيعة والسلامة النووية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة : لجهودهم المبذولة ودعمهم المتواصل لإنجاز مثل هذا المؤتمر الناجح للوصول إلى نتائج بناءة.
- ١١- تقدم الوفد المغربي بطلب لاستضافة المؤتمر الخامس في المغرب عام ٢٠٠٨ كما تقدم الوفد الليبي بطلب لاستضافة المؤتمر السادس في ليبيا عام ٢٠٠٩ وقد وافق المشاركون في المؤتمر على هذين الطلبين مع تقديرهما العالي لوفدي المغرب وليبيا.

دمشق ٢٤ حزيران ٢٠٠٧